

دور الصناعة في تنمية الاقتصاد الأخضر في شمال أفريقيا

اجتماع للخبراء

الرباط، المغرب، 4 - 5 آذار/مارس 2015

مذكرة تقديمية

الأمم المتحدة
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
مكتب شمال أفريقيا



السياق والدواعي

صنّف مؤتمر ريو + 20 للتنمية المستدامة المنعقد في يونيو 2012 الاقتصاد الأخضر ضمن الاهتمامات الدولية ذات أولوية، فقد أشار إلى أن أنماط الاستهلاك والإنتاج الحالية المرتبطة بالنمو الاقتصادي والديمقراطي أدت إلى الإفراط في استغلال الموارد الطبيعية مصحوبا بإضرار جسيم بالبيئة وبتوازن الأنظمة الطبيعية. وبالتالي تكتسي الحكامة البيئية الجيدة وترشيد ندرة الموارد أهمية حاسمة في ظل ارتفاع خطر الهشاشة أمام تغير المناخ والإكراهات الاقتصادية والميزانية.

ويسعى الاقتصاد الأخضر إلى التوعية بقيمة الرأسمال الطبيعي الذي يمثل ركيزة الاقتصاد. ويسعى أيضا إلى تحسين فعالية استخدام الموارد الطبيعية، وتقليل المخاطر البيئية تقليصا ملحوظا، وتوفير فرص الشغل ومصادر جديدة للدخل، وبالتالي تحسين رفاه الإنسان¹. ويعتمد الاقتصاد الأخضر على مفهوم التنمية المستدامة، وهي مقاربة شاملة ثلاثية الأبعاد: البعد الاقتصادي، والبعد البيئي، والبعد الاجتماعي. ويساهم الاقتصاد الأخضر في بلوغ الأهداف المستقبلية للتنمية المستدامة.

وتبين الجهود التي بذلتها المؤسسات الدولية والجهوية² في السنوات الأخيرة بأن الانتقال البيئي للاقتصاد كفيل بأن يوفر خزانا جديدا من فرص الشغل، وسييسر الرفع من تنافسية المقاولات وبالتالي، تنافسية الاقتصاد. وتعتبر الدراسة «رؤية 2050» التي أنجزها المجلس العالمي للأعمال التجارية من أجل التنمية المستدامة³ بأن إنشاء القيمة في قطاعات الأنشطة المرتبطة ارتباطا وثيقا بالبيئة (الطاقة، والزراعة، والماء، وغيرها) سيرتفع بحوالي 41.000 مليار دولار بحلول 2050.

وسبق للعديد من بلدان العالم، لاسيما في أفريقيا، أن اعتمدت استراتيجيات الاقتصاد الأخضر أو النمو الأخضر، في حين انخرط غيرها في عملية تدريجية «للتعلم» تهدف إلى فهم الرهانات، والفرص، وأيضا التأثيرات المرتبطة بالإصلاحات، التي يمكن أن تترتب عن هذا الانتقال، وذلك أخذا بعين الاعتبار سياقات كل منها (الموارد، والقدرات المؤسسية والبشرية، والرهانات، ...) وأولوياتها من حيث التنمية. ونجد هذا التوجه في بلدان شمال أفريقيا التي تواجه تحديات رئيسية من حيث التنوع والتنافسية الاقتصاديين، والتصنيع، وتوفير فرص الشغل المستدامة، لاسيما للشباب، والأمن الطاقوي والغذائي، وتقليل الفوارق الاجتماعية والمجالية، وتخطيط التنمية الحضرية والمناطق الساحلية، والتكيف مع تغير المناخ، وحماية البيئة، والتدبير الرشيد للموارد الطبيعية والأنظمة البيئية الحساسة.

ويعتمد أداء بلدان شمال أفريقيا الاقتصادي اعتمادا قويا على استغلال مواردها الطبيعية (استخراج المعادن، وتحويل الفوسفات، والصناعة الزراعية الغذائية، وإنتاج الطاقة، والصناعات، والسياحة) التي لا ترقى قيمتها المضافة إلى الإمكانيات الحقيقية. ويهدد الضغط المطرد الذي تحدثه الأنشطة الإنتاجية على الرأسمال الطبيعي كلا من توازن الأنظمة البيئية (فقدان التنوع البيولوجي، والإفراط في استغلال الموارد، والتلوث،

1 تعريف برنامج الأمم المتحدة للبيئة www.unep.org/greeneconomy.

2 منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، منظمة العمل الدولية، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، منظمة الأغذية والزراعة، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، مصرف التنمية الأفريقي، البنك الدولي، معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية، المنتدى العربي للبيئة والتنمية، وكالة التعاون الألمانية، المخطط الأزرق.

3 المجلس العالمي للأعمال التجارية من أجل التنمية المستدامة، 2010، www.wbcsd.org/vision2050.aspx.

وتغير المناخ)، ورفاه الإنسان (الصحة، والأمن، والدخل، والهجرة)، والاستدامة الاقتصادية، ويؤثر سلبا على الإنفاق العمومي، بالنظر للتكاليف البيئية ذات الصلة. وفي الجزائر، تتراوح كلفة الأضرار المرتبطة بتغير المناخ ما بين 1,3 و4,3 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2009 (المصدر: الوكالة الوطنية المعنية بتغير المناخ) وتم تقدير الخسائر الاقتصادية والتكاليف الإضافية للصحة العمومية المرتبطة بتدهور البيئة في 7,23 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1998 (المصدر: وزارة الإعداد الترابي والبيئة، 2002). وبلغت الكلفة الإجمالية لتدهور الموارد المائية في تونس 0,6 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي (المرصد التونسي للبيئة والتنمية المستدامة، 2004).

وبالتالي، يتعين على الحكومات والمقاولات أن تعمل معا على المحافظة على الموارد الطبيعية، وتحد من انبعاثات الغازات الدفيئة وتوجه الاستثمارات نحو تطوير الشعب الجديدة. ومكنت مختلف الدراسات التي أنجزتها بلدان شمال أفريقيا من تحديد عدة قطاعات ذات أولوية مثل الطاقات المتجددة، والفعالية الطاقية، ووسائل النقل النظيفة، وإعادة التدوير، واستعادة النفايات المنزلية والزراعية، وتدبير المياه والصرف الصحي، والزراعة المستدامة، والسياحة الخضراء، والصناعة والخدمات ذات الصلة بالبيئة. ففي الجزائر مثلا، يمكن أن توفر شعبة «استعادة النفايات المنزلية» (ما مجموعه 6,1 مليون طن، لا تتم حاليا إعادة تدوير إلا 5 بالمائة منها) مبلغ معاملات يقدر بحوالي 23 مليار دينار جزائري، أي 230 مليون أورو⁴. وتشير دراسة اقتصادية أنجزها معهد ميلينيوم⁵ سنة 2012 أن استثمارة أخضرا بقيمة 2 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي ممتد على خمس سنوات يمكنه أن يوفر حوالي 300.000 منصب شغل مباشر في تونس في قطاعات البناء، والزراعة، والطاقة، والمياه، وهو ما سيمثل أكثر من 9 بالمائة من مجموع العمالة. أما في المغرب، فيرتقب أن يتيح برنامج تطوير الطاقات المتجددة (الشمسية والريحية) اقتصاد حوالي 2,5 مليون طن مكافئ النفط، وتفادي انبعاث 9,5 مليون طن من ثنائي أكسيد الكربون في السنة⁶.

وتتطلع الدولة بدور جوهري في النهوض بالاقتصاد الأخضر، عبر إنشاء الإطار العام المنشود والإصلاحات اللازمة لتحفيز الاستثمار، والابتكار وتغيير ممارسات الإنتاج والاستهلاك ودعم بناء القدرات وإبرام الشراكات بين الفاعلين الرئيسيين (الفاعلين القطاعيين، ومعاهد البحث، والبنوك، والمجتمع المدني). إلا أن القطيعة مع نموذج «أسلوب العمل المعتاد» لا يمكن أن يتحقق دون إشراك عالم المقاولات والصناعة. وتتعرض الإجراءات الطوعية التي بادرت بها بعض المقاولات لتقليص الأثر البيئي وتشجيع ممارسات التنمية المستدامة (المسؤولية البيئية، ونظام التدبير البيئي، والمسؤولية الاجتماعية للمقولة) عموما بعدم اليقين حول دورها ومستقبلها في بناء الاقتصاد الأخضر، لاسيما فيما يخص سبل تحويل العائق البيئي إلى فرص لتحسين الأداء الاقتصادي والاجتماعي.

وتعد الصناعة فاعلا رئيسيا في التحول نحو النموذج الجديد للاقتصاد الأخضر والشامل. ويتعين تغيير نظام الإنتاج لمواجهة ما استجد من تحديات الانتقال الطاقوي وترشيد موارد المياه والتربة، ومحاربة التلوث،

4 وكالة التعاون الألمانية - الوزارة الفدرالية للتنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي - وزارة الصناعة والاستثمار وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. «Etude sur l'employabilité et l'entreprenariat pour les jeunes et les femmes dans l'économie verte en Algérie»، آذار/مارس 2012

5 معهد ميلينيوم، اتحاد النقابات الدولي. «Growing green and decent jobs»، نيسان/أريل 2012.

6 وزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة

وتدبير النفايات، والمحافظة على التنوع البيولوجي والأنظمة البيئية. وينبغي أن تراعي الصناعة وترصد تأثير أنشطتها على البيئة، وعلى المجالات الترابية والمستهلكين. ويتعين ألا ينحصر هدفها في تحقيق المردودية، بل أن تنخرط في مقاربة أكثر استدامة تركز على الاقتصاد في المواد، والابتكار وتطوير محاور التنافسية الجديدة. وأخيرا، يتعين عليها تحسين أدائها الاجتماعي والمساهمة في المجهود الوطني لتوفير فرص الشغل، والتنمية الإقليمية، وتقليص الفقر والفوارق.

ويسعى مكتب شمال أفريقيا التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى المساهمة في النقاش الحالي حول الاقتصاد الأخضر في المنطقة طبقا للمهمة الموكلة له⁷ وإلى تشجيع تبادل المعارف، لذلك أطلق هذا المكتب مشاوره في موضوع «الصناعة والاقتصاد الأخضر: الرهانات والتجارب والآفاق». وتهدف هذه الدراسة إلى تقييم التزام المقاولات تجاه مراعاة الانشغالات البيئية ومبادئ التنمية المستدامة. وترمي إلى تحسين فهم التوقع الاستراتيجي للاقتصاد الأخضر، ورهاناته وآفاقه بالنسبة للمقاولات. ويتعين على هذه الأخيرة إعادة النظر في مخططاتها الإنتاجية لتقليص أثرها البيئي، وتحسين التحكم في استهلاك الموارد وتحسين تثمين المواد والخدمات البيئية.

ولتقاسم نتائج هذه الدراسة، لاسيما مع الفاعلين الرئيسيين في الاقتصاد الأخضر، وإثرائها، ينظم مكتب شمال أفريقيا اجتماع خبراء يومي 3 و4 آذار/مارس 2015 بالرباط، المغرب.

أهداف اجتماع الخبراء

ويتمثل الهدف الرئيسي لاجتماع الخبراء في تقييم التقدم المحرز في رؤية الاقتصاد الأخضر والسياسات ذات الصلة في شمال أفريقيا، من جهة، وتحليل نظرة المقاولات تجاه الاقتصاد الأخضر وممارساتها وتطلعاتها بهذا الصدد من جهة أخرى.

وتتمثل الأهداف الفرعية في ما يلي:

- التوعية وتعميق فهم الرهانات والفوائد المرتبطة بالاقتصاد الأخضر؛
- تقاسم المعارف عن السياسات والمبادرات المتخذة في المنطقة، وتشجيع التعاون بين الفاعلين العموميين، والفاعلين الخواص وشركاء التنمية؛
- تحديد دور المقاولات وتطلعاتها في تشجيع الاقتصاد الأخضر وصياغة التوصيات الرامية إلى تحسين مساهمتها؛
- إثراء التقارير القطرية بشأن الاقتصاد الأخضر والتقرير الإقليمي عن الصناعة والاقتصاد الأخضر في شمال أفريقيا التي أنجزتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

7 أعطى مؤتمر ريو 20+ خصيصا للجان الإقليمية للأمم المتحدة مهمة توفير الدعم لبلدانها الأعضاء لتسريع بلوغ أهداف التنمية المستدامة، خصوصا عبر تشجيع سياسات الاقتصاد الأخضر.

المشاركون

سيشارك في هذا الاجتماع خبراء يمثلون مؤسسات حكومية معنية بمواضيع التنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر، وفاعلون خواص، والمجتمع المدني، والجماعات المحلية، والوسط الأكاديمي، والمنظمات الإقليمية والدولية، إضافة إلى ممثلين عن منظومة الأمم المتحدة وشركاء التنمية.

أنشطة الاجتماع

وسيتم تنظيم أنشطة الاجتماع على هامش الاجتماع الثلاثين للجنة الخبراء الحكومية الدولية التابعة لمكتب اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في شمال أفريقيا، وسيتم مناقشة -من بين مواضيع أخرى- العلاقة بين «التجارة والتصنيع» وتنفيذ أجندة 2063 في أفريقيا. وستتم الأنشطة على شكل جلسات رئيسية وأنشطة مجموعات طيلة يوم ونصف تشتمل على جلستين مواضيعيتين وجلسة ختامية يتم فيها عرض التوصيات واعتمادها.

الجلسة الأولى : الرؤية والسياسات العمومية لتحقيق الاقتصاد الأخضر

ستقدم هذه الجلسة الافتتاحية السياق الاستراتيجي للاقتصاد الأخضر والتقدم المحرز في شمال أفريقيا، على أساس ثلاث دراسات تحليلية قطرية (الجزائر، والمغرب، وتونس). وستساعد على الفهم المشترك لرهانات الاقتصاد الأخضر ومزاياه وستتيح تشارك الخبرات ذات الصلة بالسياسات والمبادرات الحالية في هذه البلدان مع فتح النقاش بشأن التقدم المحرز في باقي بلدان المنطقة، والإكراهات والإمكانات.

الجلسة الثانية: دور الصناعة في تنمية الاقتصاد الأخضر

سيناقش هذا الاجتماع التقرير عن الصناعة والاقتصاد الأخضر في شمال أفريقيا ويعمل على إثرائه. وستساعد أعمال المجموعات (الجلسات الموازية) في تعميق التفكير في إشكاليتين رئيسيتين:

- المجموعة الأولى: السياسات الصناعية في سياق الاقتصاد الأخضر (الخصائص والرهانات، والأهداف، والمبادئ التوجيهية).

- المجموعة الثانية: التنافسية والابتكار: كيف يمكن إزالة العراقيل؟

الجلسة الختامية: التوصيات الرئيسية والاختتام

ستتطرق هذه الجلسة الأخيرة لدراسة التوصيات الرئيسية لحلقة العمل واعتمادها.

النتائج المرتقبة

وتتمثل النتائج المرتقبة من حلقة العمل في ما يلي :

- التوعية وتعميق إدراك الفاعلين الرئيسيين بالاقتصاد الأخضر والسياسات ذات الصلة ؛
- تحسين فهم الرهانات والعراقيل أمام المقاولات، في سياق تشجيع الاقتصاد الأخضر؛
- صياغة التوصيات الملموسة الرامية إلى تيسير التزام المقاولات بمراعاة البيئة وتطوير الاقتصاد الأخضر.

مخرجات الاجتماع

- في ختام الاجتماع، سيتم إعداد الوثائق التالية ونشرها:
- تقرير الاجتماع الذي سيشمل الخلاصات والتوصيات الرئيسية؛
- بيان صحفي؛
- التقرير النهائي للدراسة عن الصناعة والاقتصاد الأخضر في شمال أفريقيا الذي سيشمل النتائج والتوصيات الرئيسية للاجتماع.

الوثائق ولغات الاجتماع

وسيتم تزويد المشاركين بوثائق الاجتماع وبرنامج العمل في أقرب الآجال. وستجري أعمال الاجتماع باللغات الفرنسية والإنجليزية والعربية، مع الترجمة الفورية إلى هذه اللغات الثلاث.

تاريخ ومكان الاجتماع

سينعقد الاجتماع يومي 3 و4 آذار/مارس 2015 بالرباط، المغرب، في إطار الاجتماع الثلاثين للجنة الخبراء الحكومية الدولية الذي سينعقد في الفترة ما بين 3 و6 آذار/مارس.

المكلفون بالتواصل

منسقة الاجتماع

السيدة مريم بكاي

المكلفة بالتنمية المستدامة

mbekaye@uneca.org

المسائل الإدارية واللوجستية

السيدة لطيفة كرمة

lguerma@uneca.org

وثائق الاجتماع

السيد محمد مصدق

mmossed@uneca.org

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

مكتب شمال أفريقيا

الهاتف: 00.212.537.71.56.13 أو 212.537.71.78.29

srdc-na@uneca.org / www.uneca.org/sro-na

